نحو آفاق جديدة
وفى طريق العدل الاجتماعى

بقلم الأستاذ سيد قطب

"وتحقيقا لمساواة فى تخفيف عبء الضرائب على جميع المكلفين وتيسيرا لصغار الفلاحين وملاك الأراضى الزراعية الذين يعفون من عبء ضريبة الأطيان ما يثقل كواهلهم فى حين أن غيرهم من المولين قد شرع لمصلحتهم حد أدنى لا يصح فرض الضريبة عليه . ستقدم لكم حكومتى فى ميزانيتها المعدلة مشروعا يعفى بمقتضاه من ضريبة الأطيان إعفاء كاملا جميع الفلاحين وصغار الزراعيين الذين يدفعون حسين قرشا فأقل من الأموال الأميرية ، وفوق ذلك ستزاد نسب التخفيض لغير هؤلاء من الزراعيين الذين تجاوز الضريبة المربوطة على أطيانهم مبلغ الخمسين قرشا على الوجه الذى سيبين بمشروع الميزانية المعدل . ويبلغ عدد صغار الزراع الذين سينتفعون من الاعفاء الكامل من ضريبة الأطيان ٥٠٨ر٢٧٩ر١ وعدد الذين سينتفعون من نسب التخفيض جميعها ٧٠١ر٤٢٥ر٢ من الزارع"

خطاب العرش

لم يكن بد من أن تخطو الحكومة المصرية هذه الخطوة الموفقة التى تشير بها الحكمة والنظرة الى المستقبل كما تشير بها حقائق الواقع الراهن منذ زمن بعيد ، و إذا كانت الوزارة الحاضرة هى التى خطتها فى وقت متأخر جدا عن موعدها الطبيعى فهو توفيق ينبغى إن يحسب لها بلا جدال ، وهى خطوة فى طريق الإصلاح الاجتماعى يمكن عدها أولى الخطوات العملية ذات النتائج الملموسة .

ذلك أن المشكلة الاجتماعية فى مصر هى فى حقيقتها مشكلة اقتصادية قبل كل شىء فهبوط الدخل الفردى الى هـذا المستوى الذى يندر نظيره عند أفقر الشعوب هو السبب الأصيل لجميع الأمراض الاجتماعية على وجه التقريب اذا استثنينا فساد الحكم فى عشرات القرون الماضية وماجره من آفات خلقية ونفسية ، إن لم يكن هذا الفساد نفسه هو السبب المباشر لسوء توزيع الثروة وللمشكلة الاقتصادية التى يعانيها الملايين من السكان .

ولبيان هذه المعانى نذكر (أولا) أن المرض والجهل والجريمة والتشرد وما إليها إنما هى مظاهر لعلة أصيلة هى الفقر وهبوط مستوى الدخل الفردى إلى ثلاثة جنيهات فى العام فى بعض الأوساط ، مع وجود غنى فاحش ودخل خيالى فى بعض الأوساط الأخرى ، مما

يجعل جميع القوى : المال والصحة والعلم — فى جانب ، وجميع الآفات : الفقر والمرض والجهل — فى جانب آخر ، فلا تتعادل كفتا الميزان الاجتماعى ، ولا يتحقق الانسجام الواجب بين الطبقات .

ونذكر (ثانيا) أن سوء توزيع الثروة الذى نشأت عنه هذه الأوضاع جاء أثرا لسوء توزيع السلطة فى الأجيال الغابرة ، وبتعبير آخر لفساد الحكم الذى جعل الطبقات العاملة (الفلاحين والعمال) طبقة تشبه منبوذة ينظر اليها باحتقار وتهدر حقوقها فى الملكية وفى الأجور ، وجعل الفرسان والفاتحين والحكام يستأثرون بكل المغانم : بالنفوذ والغنى والاحترام ، فتضخم ثرواتهم ويرثها أبناؤهم واحفادهم ، ويتالها بالتبعية المقربون منهم وا تملقون لهم ، فتفشو بذلك — فوق مظاهر الاختلال الاقتصادى والاجتماعى — أخلاق العبيد من الذل والملق والكذب الدسيسة والوقيعة فى جانب ، وأخلاق المستبدين من الكبرياء والأثرة والبغى واللهو والترف فى الجانب الآخر .

وميزة هذه الخطوة الجديدة التى تخطوها الحكومة المصرية اليوم أنها تشير ببدء الاتجاه الى إصلاح هذين الأمرين فى آن واحد . فهى (أولا) بدء العلاج لمشكلة انحطاط الدخل عند طائفة لا يستهان بها من صغار الملاك أورد خطاب العرش تعدادهم . وهى (ثانيا) بدء العلاج لمشكلة النظرة العالية لطبقة صغار المزارعين أو للطبقات الفقيرة على وجه العموم . فهى من هذه الناحية وتلك من معالم الطريق نحو آفاق جديدة فى العدالة الاجتماعية . ومن هنا تجىء قيمتها غير المحدودة ، وإن كان أثرها المادى محدودا بما يناسب الخمسين قرشا التى حطتها عن كواهل هؤلاء المعوزين .

هذه الخطوة إذن لن تمحو الفقر الذى تعانيه طبقة صغار الملاك ممن يملكون فدانا أو أقل وإن كان فقر هؤلاء أخف وطأة من فقر الطبقة التى تليهم والتى لا تملك شيئا أصلا وعددها يقرب من ستة ملايين يعيشون على الأجور المنخفضة التى لا يتجاوز مجموعها ستة جنيهات فى العام ، ولكنها ستخفف هذا الفقر ، فهذه الخمسون قرشا تساوى أجر نصف شهر وتساوى ثمن عشرة أرطال من اللحم هى مئونة عام كامل لدى هذه الطبقات ، وتساوى ثمن ستة أرطال من السمن هى مئونة بيت من هذه البيوت فى السنة كذلك ، وتساوى أشياء لا يتصورها السادة المترفون وهم سابحون فى عالمهم الجميل ! .

وأهم من هذا كله أن لها معنى أدبيا وهو محاولة تحقيق العدل الاجتماعى فى أضيق الحدود هذا العدل الذى فقدته مصر عشرات الأجيال فأورثها هذا الاختلال فى الاقتصاد والصحة والعلم ، وهذا الاضطراب الاجتماعى الذى تشكو منه فى كل جانب . والذى يشبه الحلقة المفرغة لا يدرى المصلح الاجتماعى من أين يبدأ فيها الإصلاح .

* * *

ولكن هذه الخطوة حملت الخزانة العامة مليونا ونصف مليون من الجنيهات، كما أن هناك خطوة قبلها وهي شراء القمح والذرة بأثمان مرتفعة و بيعها للمستهلكين بأثمان معتدلة كلفت الخزانة نحو مليون آخر، وستشترى الحكومة مقدارا كبيرا من قمح الموسم الحالى ثم تبيعه بنفس النظام، وسيكلفها هذا قدرا كبيرا من المال .

فكيف تستطيع الميزانية مواجهة هذا كله مع ما يطلب إليها فى مثل هذه الأحوال الاستثنائية من مصروفات وما يحيط بأبواب الإيراد من مفاجآت لا يستطيع أحد ضبطها؟ نعم إن الميزانية قدمت متوازنة ولكن هذا لا يعنى أنها فى غير حاجة الى المرونة التى لا بد من تحقيقها فى هذه الظروف الاستثنائية بالذات .

لا بد إذن من التفكير فى تعويض الخزانة العامة عما فقدته بسبب هذه الاجراءات التى لم يكن منها بد كذلك، ومن تحقيق المرونة فى أبواب الايراد بعد ما كانت هذه التكاليف سببا فى ضغط الميزانية ضغطا شديدا . أى انه لا بد من إيجاد باب آخر من أبواب الإيرادات .

وهذا القلم الذى يفخر بأنه كان أول قلم جهر بضرورة فرض "ضرائب متدرجة" على النسق المعمول به فى انجلترا فى وقت كان مجرد الهمس بهذا الاقتراح يعد أمرا محظورا فى دوائر الصحافة ودوائر السلطة، والذى يشعر صاحبه بكثير من الفرح والثقة وهو يرى اقتراحه تتدارسه الآن دوائر واقلام رسمية وغير رسمية. هذا القلم يجد فى ذلك الاقتراح المخلص الوحيد والمنفذ الفريد لتعويض الخزانة عما فقدته وما احتملته من تكاليف غير عادية تقضى بها الظروف الطارئة وتقضى بها العدالة الاجتماعية .

والوقت الحاضر هو أنسب الأوقات لتعديل قواعد الضرائب والرسوم على أساس التدرج فى التكاليف بنسبة تدرج الدخل، فالوقت الحاضر هو الوقت الذى تشترى فيه الحكومتان المصرية والانجليزية محصول القطن بثمن مناسب ينتفع بمعظمه كبار الملاك وكبار الممولين والتجار؛ وهو الوقت الذى تشترى فيه الحكومة لمصرية محصول القمح بأثمان عالية — وتحتمل الفرق بين سعرى الشراء والبيع — والأموال المتحصلة ينتفع بها كبار الزراع؛ وهو الوقت الذى تشتغل فيه المصانع والمعامل بأقصى قوتها وتبيع منتجاتها بأثمان باهظة تدخل خزائن كبار الممولين، وهو الوقت الذى يتلاعب فيه التجار بالأسعار و يبهظون فيها ويستصفون بها أموال المستهلكين فى غير ما رحمة ولا إشفاق .

ثم تبقى هذه الأموال كلها فى داخل المملكة فتكثر النقود المتداولة والمختزنة، مع قلة السلع المعروضة وصعوبة الاستيراد، فتقترب بسبب هذين العاملين من التضخم الوخيم العاقبة وتزيد حدة الغلاء بسبب ارتفاع قوة القدرة على الشراء عند بعض الأفراد و بعض الطبقات،

فتعانى الطبقات المحدودة الايراد كالموظفين والعمال وصغار الزراع مشقة الغلاء الفاحش ونفاد السلع فوق الغلاء .

فالمصلحة الاقتصادية إذن قبل كل شيء ، تقتضى تخفيض قوة الشراء عند بعض الطبقات ورفعها عند بعض الطبقات ، وإلى هذا المعنى أشار وزير المالية الانجليزية فى إحدى خطبه حينما قرر أن أقصى دخل فردى فى انجلترا اليوم ، بعد استيفاء ضريبة الإيراد والضريبة الإضافية — لايتجاوز عشرة جنيهات فى الأسبوع وأن هذا هو السبب فى عدم التضخم وعدم ارتفاع الأسعار إلى درجة غير محتملة مع النفقات الهائلة التى يتطلبها المجهود الحربى .

فالضرائب المتدرجة هى الكفيلة بعلاج الموقف كله : إذ هى تعفى صغار الملاك والموظفين والعمال من الضريبة إعفاء تاما ، وتخفف عن كاهل الأوساط من الناس تخفيفا مناسبا ، وتحمل كبار الملاك والمولين بعض الأعباء المتزايدة بنسبة إيرادهم ، وبذلك ترتفع مقدرة الأولين على الشراء فتتحسن حالتهم الاقتصادية والصحية ويرتفع مستواهم الاجتماعى أرتفاعا معقولا ، وفى الوقت ذاته تخفض قليلا من مقدرة الأغنياء على الشراء فتتناسب إلى حد ما قوتا العرض والطلب فى الأسواق وتخف وطأة الغلاء ، ثم تتحقق فوق ذلك مرونة الميزانية ومقدرة الخزانة العامة على مواجهة الطوارئ التى لا مفر من مواجهتها فى مثل هذه الأزمات .

* * *

وبعد هذا كله يجب أن نذكر أن الميزانية المصرية لم تكن ولن تكون فى المستقبل القريب متوازنة توازنا حقيقيا ، فالميزانية الحكومية هى التى تبدو متوازنة كل مرة ، ولكن هذه الميزانية ليست مظهرا حقيقيا لميزانية الأمة ، ولن تصبح كذلك إلا يوم أن يتحقق التوازن الاجتماعى فى أبواب الإيرادات والمصروفات .

ولتوضيح هذا الكلام نذكر عدة ظواهر لعدم التوازن الاجتماعى فى الميزانية ، لعل هذا الإيضاح أن يرسم معالم وأهدافا تسير اليها السياسة العامة فى خلال السنوات العشر القادمة ، فما تستطيع أية وزارة أن تتبع سياسة الطفرة لإيجاد هذا التوازن فى أقل من هذا المدى المعقول .

وأول ظاهرة أن إيراد ضرائب الجمارك ورسوم الإنتاج يكاد يصل الى عشرين مليونا من الجنيهات . ونحن لا نتبع سياسة اجتماعية فى فرض هذه الضرائب والرسوم كما تصنع انجلترا مثلا ، فلا نلاحظ اعفاء الضروريات منها أو تخفيفها عنها مع زيادتها زيادة كبيرة على الكماليات . ومعنى هذا أن المستهلكين وأكثر من تسعة أعشارهم فقراء ، هم الذين يقدمون للخزانة العامة هذه العشرين مليونا من الجنيهات .

فإلى أن نصل إلى إعفاء ضروريات الفقراء من الرسوم أو تخفيفها تخفيفا شديدا مع تعويض الميزانية عن هذا النقص بزيادة الرسوم زيادة كبيرة على كماليات الأغنياء ستبقى الميزانية الحقيقية للشعب غير متوازنة لأن الميزانية الحكومية تتوازن على حسابها .

والظاهرة الثانية أن الايرادات العالية لا تؤدى للخزانة العامة نصيبها الصحيح من الايرادات إذ هى تؤديها بنفس النسبة التى تقوم بها الايرادات الصغيرة والمتوسطة ، فى حين أنها تنتفع من مجهود الدولة ومن أبواب المصروفات بنسبة أعلى مما تنتفع به هذه ، فالمنتفعون بأعمال الرى والصرف مثلا — وهى تشمل قسما كبيرا من المصروفات — هم كبار الملاك ، والمنتفعون فى المقدمة بالتمثيل القنصلى هم كبار المستوردين والتجار ، والمنتفعون بأكبر المرتبات هم كبار الموظفين . . . وهكذا .

فإلى أن نصل الى تحميل كل طبقة من الايرادات العامة ما يوازى ما تنتفع به من المصروفات العامة ستبقى الميزانية الشعبية غير متوازنة ولو توازنت الميزانية الحكومية فى ظاهرها .

والظاهرة الثالثة أن المصروفات العامة لا توزع بنسبة عدد المنتفعين بها بل بنسبة ثروتهم ومكانتهم الاجتماعية ، فنصيب الخدمة الاجتماعية فى الميزانية العامة محدود تشهد به ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية وميزانية وزارة الصحة ، وهما الوزارتان اللتان تقومان قياما مباشرا بهذه الخدمة ، ويشهد به ما ينفق على الأحياء الشعبية والأحياء الارستقراطية فى مدينة كمدينة القاهرة من أعمال الصيانة والتجميل ، ويشهد به ما ينفق على المئات من طلاب الجامعة والبعثات الخارجية وما ينفق على الألوف فى التعليم الالزامى ، بل تشهد به نسبة المجانية فى المدارس المصرية لأولاد الفقراء ؛ ويشهد به كل باب من أبواب المصروفات على وجه التقريب .

فإلى أن تصل ميزانية وزارتى الشؤون الاجتماعية والصحة الى عشرة أمثالها اليوم ، وتتعادل النسبة بين ما ينفق على مصالح الفقراء ومصالح الأغنياء فى الميزانية ستبقى الميزانية الشعبية غير متوازنة فى حقيقتها .

* * *

إن حزب العمال الانجليزى قد هدف نحو الاشتراكية الصريحة ، وانجلترا هى أم الديمقراطية المحافظة . فلا أقل من أن تهدف مصر نحو الضرائب المتدرجة ونحو التوازن الاجتماعى ولو بخطوات بطيئة ، ولتكن خطوة إعفاء صغار الملاك هى الخطوة الأولى نحو هذا الهدف العادل المطلوب .

سيد قطب